



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة شؤون المرأة
فلسطين المحتلة

مناهضة العنف ضد المرأة والأسرة: زمن السلم والنزاعات المسلحة

تونس

25 و 26 / أبريل 2010

إعداد: أمين عاصي/ مدير دائرة الدراسات والسياسات

وزارة شؤون المرأة - فلسطين المحتلة

مناهضة العنف ضد المرأة والأسرة: زمن السلم والنزاعات المسلحة

مقدمة:

يعرف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي وقّعه الأمم المتحدة سنة 1993، العنف بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 "أن العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة". وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة، في الفقرة (38) على أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف وقد جاءت الفقرة كما يلي "يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني (جبر، 2008).

أظهر التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام (2001) أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تعرضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى، وغالباً ما تتم هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة إنسان يعرفه¹.

تشير العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية أن امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب أو للإكراه والإهانة في كل يوم من أيام حياتها. وذكرت منظمة الصحة العالمية بأن قرابة 70% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يُقتلن على أيدي رفاقهن الذكور².

¹ تقرير الأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة، 2001.
² هيفاء أبو غزالة، "العنف ضد المرأة" (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين)

إن اهتمام المنظمات النسوية من كافة المجتمعات في العالم بمشكلة العنف ضد المرأة، واعتباره عائق أمام التنمية الحقيقية، وانتهاك لأبسط حقوق الإنسان، لهو دليل على أن مشكلة العنف ضد المرأة، هو ظاهرة عالمية تعاني منه كافة النساء.

تعتبر المرأة الفلسطينية و العراقية أكثر النساء معاناة من العنف، ففي فلسطين تعاني المرأة بشكل يومي من العنف الذي يسببه الاحتلال الإسرائيلي لها و لأبناء شعبها، و من مظاهر المعاناة فقدانها للهوية الشخصية، و فقدانها لحريتها في التنقل الداخلي و العمل و السفر، بحيث لا يتم ذلك إلا بتصاريح من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، الذي يشن عليها حملة عنف قوية بإجراءاته القمعية و تحرشاته المختلفة، كما تتعرض إلى الاضطهاد من طرف الأسرة التي تمارس ضدها أنواعا متعددة من العنف، و سيطرة كبيرة تكبل تصرفاتها و حرمتها الشخصية. في حين تزداد معاناة المرأة العراقية من العنف الممارس عليها بسبب الحروب الدائرة إذ تنال في ظل هذه الظروف نصيبا مزدوجا من الانتهاكات الجسيمة في حق جسدها³.

عنف مزدوج متناقض:

تعاني المرأة الفلسطينية كغيرها من نساء العالم من العنف الموجه لها من قبل الذكور، لكن مع احتلال فلسطين في العام 1948 عانت المرأة الفلسطينية من العنف المسلح الموجه لها من الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي.

في السلم: عنف الذكور ضد الإناث (العنف الأسري):

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لمرة واحدة على الأقل لأحد أفعال العنف، أن العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف انتشارا ضدهن حيث تبلغ نسبته، 61.7% (68.8% في الضفة الغربية، و 49.7% في قطاع غزة)، بينما ينتشر العنف الجسدي بنسبة 23% ((23.7% في الضفة الغربية، و 22.6% في قطاع غزة)، في حين تتعرض النساء اللواتي سبق لهن الزواج إلى عنف جنسي بنسبة 10.5% (11.5% في الضفة الغربية ، 9.7% في قطاع غزة)، من خلال هذه الإحصاءات يتبين لنا أن العنف ضد النساء بكافة أشكاله هو منتشر في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة وذلك للعام 2005⁴. كما تشير تقارير منتدى المنظمات الأهلية أن حالات القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة ما زالت مستمرة، حيث بلغت 10 حالات في العام 2008، و 6 حالات في العام 2009.

في فلسطين قمنا بمجموعة من النشاطات الهامة على صعيد الحد من مشكلة العنف ضد المرأة، وأهم هذه الأنشطة:

³ فاطمة الزهراء، "العنف ضد المرأة"، مركز مساواة المرأة، www.c-we.org

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف الأسري 2005-2006، رام الله، فلسطين.

1. وضع العنف ضد المرأة كمحور أساسي من محاور عمل وزارة شؤون المرأة الثلاث.
2. عقد المؤتمرات وورش العمل، لمناقشة مشكلة العنف ضد المرأة.
3. تشكيل لجنة وطنية من المؤسسات الحكومية والأهلية، بقرار من مجلس الوزراء، للعمل على الحد من العنف ضد المرأة.
4. العمل على إعداد إستراتيجية وطنية للعنف ضد المرأة مع اليونيفيم.
5. رفع مذكرات تفسيرية لمجلس الوزراء بضرورة تغيير بعض مواد القوانين المتعلقة بالعدر المخفف في قانون العقوبات.

في النزاع المسلح: عنف الاحتلال ضد المرأة والأسرة (ضد الإنسان والأرض):

تكاثرت مؤخراً في بعض البلدان العربية الفعاليات التي تدعو إلى نقاش وضع المرأة في الحروب والنزاعات المسلحة، أو تلك التي تدعو إلى إلقاء المزيد من الأضواء على القرارات الدولية المتعلقة بالأمن والسلام والمرأة، وعقد لهذه الغاية لقاءات وورش عمل ومؤتمرات منها قمة المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي في بيروت عام 2004 حضرتها النساء الأول في العالم العربي تحت عنوان منتهى المرأة العربية والنزاعات المسلحة⁵.

المرأة الفلسطينية أحوج ما يكون للسلام في العالم بأسره، وهي لا تتفرد بذلك، بل أن الشعب الفلسطيني كله يرنو ويتطلع إلى الوصول إليه والتمتع بنعيمه بعدل وكرامة، ونظراً لان فلسطين كانت دائماً مطعماً للغزاة والمحتلين والاستعمار على مدار التاريخ، نظراً لموقعها وثرواتها التاريخية والدينية الأثر فقد كانت مركز اهتمام وصراع وأطماع، لذلك فإن الانتهاكات الإنسانية طالت كافة أعضاء الأسرة، المرأة والرجل على حد سواء، الشيوخ منهم والأطفال، فلا تمايز ولا تفاضل في المساحة المخصصة لمقاومة الاحتلال والاشتباك معه، حتى لو أشارت الإحصائيات إلى أن الفعل المقاوم للرجال يفوق ما تقوم به المرأة وأكثر اتساعاً وشمولية، فهذا أمر موضوعي وواقعي له علاقة بالبيئة الوطنية والاجتماعية والأدوار لكلا الجنسين.

تأثرت المرأة الفلسطينية بشكل كبير من الحرب التي أعلنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني حيث عمل الاحتلال الإسرائيلي حتى هذه اللحظة على تعميق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من هدم للبيوت وعمليات القصف والتشريد واستهداف للبنية التحتية والاجتياح للقرى والمدن الفلسطينية، والقتل العمد، والاعتقال المستمر⁶.

أهم المؤشرات على الاعتداءات الإسرائيلية:

⁵ الموقع الإلكتروني: <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp>

⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير مركز المرأة العربية 2003، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص183.

1. إن الاعتداء الأبرز والأهم في هذه الأثناء هو تغيير معالم التراث الفلسطيني، وشطب هويته الوطنية والدينية، وذلك من خلال تهويد المقدسات، وهدم البيوت في القدس، وتشريد سكانها من منازلهم. الذي أدى في كثير من الأحيان بأن تنام الأم وأطفالها على أرصفة الشوارع أمام منازلهن المهتمة، والمدمرة.
 2. بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ما يقارب 6000 شهيد، منهم ما يقارب 350 امرأة شهيدة. هذا عدا عن حرب غزة التي شنتها إسرائيل في كانون أول من العام 2008، إذ بلغ عدد الشهداء 1400 شهيد، منهم 450 امرأة وطفل. وتدمير أكثر من 14 ألف منزل ومسجد.
 3. لا يزال حتى الآن في سجون إسرائيل أكثر من 7000 أسير، منهم 350 طفلاً، و37 أسيرة.
 4. نصبت إسرائيل أكثر من 450 حاجزا عسكريا في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما أدى إلى إعاقة الكثير من النساء من الوصول إلى المراكز الصحية، وبالذات النساء اللواتي يسكن الريف، حيث أدى هذا الإجراء إلى ولادة أكثر من 145 من الأجنة، ووفاة 33 على الحواجز.
 5. بلغ معدل الفقر في أوساط الأسر التي تعيلها نساء 61.2 % مقارنة مع 56.9 من الأسر التي يعيلها رجل في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2007. وقد بلغ معد الفقر في أوساط الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة ولديها سبعة أطفال أو أكثر 79.7%، بالمقارنة مع نسبة 68.6% للأسر المعيشية التي لديها خمسة أو ستة أطفال.⁷
 6. معدل مشاركة الشابات في القوة العاملة بما يقل عن 13.6% مقارنة مع معدل مشاركة الشباب البالغ 54% في الربع الأول من 2009.⁸
 7. إن تلوث المياه، ورداءة نوعيتها هو انتهاك آخر تمارسه إسرائيل ضد الأسر الفلسطينية، ففي تقييم أعده البنك الدولي عن القيود المفروضة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني بأن النساء اللواتي شملهن الاستقصاء في قرية صغيرة في الضفة الغربية أثناء الفترة بين 2008_2009 قد اشتكين من رداءة نوعية المياه.
- بسبب الاحتلال وإغلاق الطرق والمعابر اضطرت كثير من الفتيات إلى التزام البيت واللجوء للزواج المبكر كحل تفضله الأسرة خوف على بناتهن في أوقات الحرب. عانت المرأة الأم والأخت والزوجة من ضغط وتوتر نفسي حيث معظم من استشهدوا وأصيبوا وسجنوا كانوا من

⁷ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية 2007.

⁸ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (كانون الثاني/يناير_آذار/مارس، 2009) جولة الربع الأول من عام

الذكور. فالثقافة المجتمعية أنشأت المرأة على أنها فرد مرتبط وجوده الفيزيائي والنفسي بالرجل الذي يشكل الحماية. في ظل هذا الاحتلال والاستيطان فقدت تلك المرأة الحماية وباتت تواجه واقع لم تكن متدربة عليه. في الوقت الذي عاشت المرأة الفلسطينية تضحي من أجل أبنائها ومستقبلهم يفقدونها القمع الإسرائيلي هذا الأمل ومحور الحياة مما له من الآثار الجسيمة على صحتها النفسية الكثير.

الرصد، والتوثيق، والقرارات المتخذة:

إن هذه الانتهاكات الخطيرة على حياة الناس من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أصاب منظمات حقوق الإنسان بالصدمة من هول ما وثقوا من جرائم الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني، فما كان لهم إلا أن تحركوا من خلال القانون الدولي لإدانة الانتهاكات، ووقفها أمام شعب أعزل، يطالب بأبسط حقوقه، حيث كان لهم ذلك من خلال لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. باشرت لجنة حقوق الإنسان دراسة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1968 إثر الانتهاكات الواسعة والمتكررة التي كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ترتكبها منذ احتلالها العسكري لتلك الأراضي عام 1967 استمرت لجنة حقوق الإنسان في مواقفها بوقف الاعتداءات ضد المدنيين، وإدانة ما تقوم به إسرائيل، حتى اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من ارتكاب إسرائيل لمختلف أنواع الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، فعقدت اللجنة دورتها الاستثنائية الخاصة رقم 5 في الفترة من 17-19 أكتوبر 2000، واتخذت قراراً يدين إسرائيل لارتكابها جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وهي أول مرة يوجه لإسرائيل هذا الاتهام بعد اتهامها بارتكاب الإبادة الجماعية عام 1985.⁹

في 31 أكتوبر عام 2000 أصدر مجلس الأمن أول وثيقة رسمية، وقانونية، عرف بقرار 1325 **يطلب التقرير** حماية المرأة من أثر الصراعات المسلحة، وتعزيز دورها في بناء السلام، عن طريق زيادة تمثيلها ودفعه في كافة المستويات، وزيادة وجودها في البوليس المدني ولجان المراقبة المشكلة من الأمم المتحدة المتواجدة في مواقع التوتر والصراع وإشراكها بالعملية السلمية وإجراء تدريبات خاصة بالنوع الاجتماعي لحفظ السلام والاستقرار، وكذلك ينص ذات القرار على إجراء دراسات عديدة تخصص للبحث في أثر النزاعات المسلحة على المرأة والطفلة، والبعد الجندي في عملية السلام وفي الصراع والحلول.

أقر ممثلو الحكومات، والمفوضية الأوروبية، والمجتمع المدني والأمم المتحدة، المجتمعون في بروكسل في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2006، بالأولوية الملحة لمهمة التصدي للعنف الجنسي والعنف ضد المرأة. كما أكد المجتمعون بأن الوقاية الناجعة والاستجابة

⁹ الرملوي، نبيل: ورقة عمل "أليات الأمم المتحدة ودور المرأة العربية فيها من خلال التجربة الفلسطينية" (موقع أمان www.amanjordan.org), 2007.

الفعالة تقتضي بذل جهود علي المدى الطويل، علي أن تكون منسقة وشاملة فيما بين المعنيين للتعامل مع الجوانب الصحية، والتعليمية، والاقتصادية، والقانونية، والنفسية الاجتماعية، والأمنية للسكان المتضررين. آخذين في الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في كثير من الوثائق الدولية والإقليمية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وبرنامج عمل منتدى بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقرار مجلس الأمن رقم 1308 ورقم 1325 ومقررات المجلس الأوروبي، والإجماع الأوروبي بشأن التنمية، وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وقرارات البرلمان الأوروبي بشأن دور المرأة في تسوية الصراعات سلمياً، وتقرير البرلمان الأوروبي عن وضع المرأة في الصراعات المسلحة ودورها في إعادة الاعمار، وبناء العمليات الديمقراطية فيما بعد الصراعات¹⁰. اعتمد القرار الذي اتخذته المجتمعون في بروكسل، الذي عرف بنداء بروكسل، على شهادات حية من قبل العديد من بلدان العالم التي تعرضت للعنف المسلح من قبل المحتل، وكان من ضمنها فلسطين.

لا بد لنا من استغلال الفرصة الآن لتنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان، ومجلس الأمن، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. لذلك نوصي: بتشكيل لجنة عربية موحدة من النساء لوضع الآليات المناسبة لتنفيذ وتوطين هذه القرارات.

¹⁰ البيان الختامي "نداء بروكسل من أجل التصدي للعنف الجنسي أثناء الصراعات وما بعده" حزيران، 2006.